

شرح أصول الكافي

[76] بمعنى الحاجة. والحجة في اللغة: الغلبة، من حجه إذا غلبه وشاع استعمالها في

البرهان مجازاً أو حقيقة عرفية، ثم شاع في عرفه المتشعبة إطلاقها على الهادي إلى □ المنصوب من قبله. [قال أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني مصنف هذا الكتاب (رحمه □) حدثنا]. * الأصل: 1 - " علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن العباس عمر الفقيمي، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد □ (عليه السلام) أنه قال للزنديق الذي سأله من أين أثبت الأنبياء والرسل؟ قال: أنا لما أثبتنا لنا خالقاً صانعاً متعالياً عنا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع حكيماً متعالياً لم يجر أن يشاهد خلقه ولا يلامسوه فيباشروهم ويحاجهم ويحاجوه، ثبت أن له سفراء في خلقه، يعبرون عنه إلى خلقه وعباده، ويدلونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم، فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم العليم في خلقه والمعبرون عنه جل وعز وهم الأنبياء (عليهم السلام) وصفوته من خلقه، حكماء مؤدبين بالحكمة (1) مبعوثين بها، غير مشاركين للناس - على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب - في شئ من أحوالهم، مؤدبين من عند الحكيم العليم بالحكمة، ثم ثبت ذلك في كل دهر وزمان مما أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين، لكيلا تخلو أرض □ من حجة يكون معه علم يدل على صدق مقالته وجواز عدالته. * الشرح: قوله: (من أين أثبت الأنبياء والرسل) الثاني أخص من الأول كما سيحي وأثبت غائب مجهول أو خطاب معلوم، و " أين " سؤال عن المكان والمراد به هنا الدليل لأنه محل لإثبات المطالب فكأنه قال: إن سلمنا وجود الصانع لهذا الخلق فلم يجر حكمه فيهم من غير حاجة إلى إرسال الرسول ومن أي دليل لزم إثباته؟ = إلى أنبيائه ومذهب المخالف أن هذا وظيفة عقلاء البشر وأصحاب الحنكة والتجربة منهم فالإنسان عندهم هو الشارع لنفسه. وأما مجري الأحكام وحافظها عندنا هو الإمام المعصوم المنصوب من قبل □ تعالى ومذهب المخالف أنه لا يجب كونه معصوماً ولا منصوباً من قبله تعالى بل على الناس أن يختاروا لأمرهم من يريدونه بحسب مصالحهم أو يذعنوا وينقادوا لم تأمر عليهم بالغلبة على ما يأتي بيانه إن شاء □ تعالى. (ش) 1 - في بعض النسخ [مؤدبين في الحكمة]. (*)